

2019 / 26

## مشروع قانون

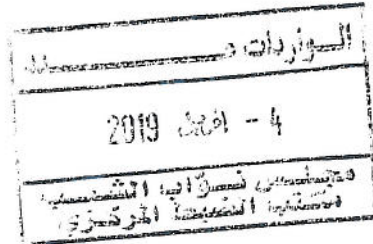
يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 26 مارس 2019 بين وزارة المالية

ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة

### فصل وحيد :

تتم الموافقة على اتفاقية القرض الملحقة بهذا القانون والمبرمة بتونس بتاريخ 26 مارس 2019 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية بمبلغ قدره ثلاثمائة وستة وخمسون (356) مليون أورو لتمويل ميزانية الدولة.

2019 / 26



2019/26

## شرح أسباب

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 26 مارس 2019 بين وزارة المالية ومجموعة من البنوك المحلية لتمويل ميزانية الدولة)

قصد تعبئة موارد ميزانية الدولة لسنة 2019 وللاستفادة من الإيداعات بالعملة لغير المقيمين الموجودة لدى البنوك المحلية، قامت وزارة المالية بتاريخ 26 مارس 2019 بإبرام اتفاقية قرض بمبلغ 356 مليون أورو مع مجموعة من البنوك المحلية.

يخضع القرض للشروط المالية التالية:

- المبلغ: 356 مليون يورو (ما يعادل حوالي 1230 م د)
- فترة السداد: يسدد القرض حسب اختيار البنك على الطريقتين التاليتين:
  - ثلاثة أقساط سنوية متساوية.
  - دفعة واحدة بعد مضي ثلاث سنوات.
- نسبة الفائدة: تدفع فائدة سنوية قدرها:
  - 2.25% في صورة اختيار طريقة سداد سنوي.
  - 2.5% في صورة اختيار طريقة سداد الأصل دفعة واحدة.

يلخص الجدول التالي مساهمة كل بنك في القرض المجمع:

سداد دفعة واحدة بنسبة فائدة: 2.5%		سداد سنوي بنسبة فائدة: 2.25%	
المبلغ (م أورو)	البنك	المبلغ (م أورو)	البنك
5	مصرف شمال إفريقيا الدولي	150	بنك تونس العربي الدولي
		50	الاتحاد الدولي للبنوك
		30	البنك الوطني الفلاحي
		30	بنك الإسكان
		25	التجاري بنك
		20	الشركة التونسية للبنك
		20	بنك الأمان
		15	البنك العربي لتونس
		7	البنك التونسي
		3	بنك تونس العالمي
		1	بنك تونس والإمارات
5	مجموع (2)	351	مجموع (1)
356 مليون أورو		المجموع العام (1+2)	

تلك هي الغاية من مشروع القانون المعروض.

2019/26